



بعثة لبنان الدبلوماسية
لدى مكتب الأمم المتحدة والنظام الروتني في فيينا

كلمة رئيس وفد لبنان المندوب الدائم السفير ابراهيم عساف
أمام الدورة ٣١ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
فيينا في ٢٠٢٢/٥/١٦

١- يسعدني أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم، معرباً عن ثقة وفد لبنان بإدارتكم لأعمال هذه الدورة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود تستمرّ بكونها إحدى أخطر التحديات للاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي للدول والشعوب. وتتطلب مواجهة هذه المشكلة العالمية، اعتماداً مقاربة شاملة تنطلق من قراءة معمّقة للأسباب الجذرية، وتضافر الجهود بين كافة الشركاء الفاعلين، من حكومات ومجتمع مدني ومنظمات دولية، وعلى رأسها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونرى ضرورة وضع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بشكل عام، والهدف السادس عشر SDG16 بشكل خاص، في صلب أهداف التخطيط الاستراتيجي لمنع الجريمة.

٢- نشدد على أهمية العمل المشترك أيضاً لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بوصفه تحدياً خطيراً آخرًا عابراً للحدود. ونعيد التأكيد على التزام لبنان بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالجريمة المنظمة، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونحن على دراية بالتحديات الماثلة أمامنا لاستكمال تطبيق مندرجات كلّ هذه المواثيق، وسيواصل لبنان العمل بتصميم لتجاوز الصعوبات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل تنفيذ كافة صكوك مكافحة الجريمة المنظمة.

٣- تتمحور المناقشة المواضيعية لهذه الدورة حول تعزيز استخدام الأدلة الرقمية في العدالة الجنائية، ومواجهة الجريمة السيبرانية بما في ذلك استغلال القُصّر في أنشطة غير قانونية باستخدام الإنترنت. ويولي لبنان أهمية كبيرة لهذا الموضوع، انعكست في جهوده ذات الصلة على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، أقرّ البرلمان اللبناني عام ٢٠١٨ قانون "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، وهو يعالج مسائل الكتابة والإثبات بالوسائل الإلكترونية، والجرائم المتعلقة بأمان الأنظمة والبيانات المعلوماتية. وعلى المستوى الدولي، يدعم لبنان مسار استحداث اتفاقية دولية شاملة للحدّ من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٧٤/٢٤٧، وهو منخرط بالمفاوضات الجارية حالياً في إطار اللجنة المختصة حول الموضوع.

٤- ختاماً، نشير إلى أهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات الناشئة، كالجرائم البيئية، وتلك التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا، كالجرائم التي تستهدف الملكيات الثقافية. كما نغتنم هذه المناسبة لنشدد على أهمية تعزيز دور المرأة والشباب في مختلف جوانب ومراحل النشاط العالمي المشترك في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية.